مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية
المجلد (١٦) العدد (١) كانون الثاني (٢٠٠٩)

النفط وأثره في العلاقات الإيرانية السوفيتية
١٩٠١ – ١٩٤٥

د. عبد المجيد عبد الحميد العاني

المقدمة

مما لاشك فيه إن النفط أدى ولازال يؤدي دوراً مهماً في رسم طبيعة العلاقات بين الدول لاسيما بين الدول الكبرى والدول المنتجة للنفط بسبب كونه أحد مصادر الطاقة الأكثر شيوعاً والأقل سعراً إذا ما قورن بمصادر الطاقة الأخرى، الأمر الذي يفسر حرص الدول الكبرى في الاستحواذ عليه من أجل إدامة قوتها وسيطرتها.

يتناول البحث الذي بين أيدينا أحد جوانب هذا الموضوع من خلال دراسته للنفط وأثره في العلاقات الإيرانية – السوفيتية خلال فترة تمتد بين عام ١٩٠١ الذي يؤشر منح أول إمتياز للنفط في إيران، وعام ١٩٤٥ الذي شهد العالم فيه نهاية الحرب العالمية الثانية، وهي فترة شهدت في بدايتها تنافسا حاداً بين بريطانيا وروسيا بهدف الحصول على الامتيازات الاقتصادية في إيران، وشهدت أيضا اندلاع الحربين العالميتين الأولى والثانية وانعكاساتها على زيادة أهمية النفط الإيراني الذي أصبح محل تنافس الشركات البريطانية والأمريكية من جهة والاتحاد السوفيتي الذي كان أكثر حرصاً في الحصول على امتيازات نفطية في مناطق إيران الشمالية القريبة من حدوده من جهة أخرى. وأخيراً تم دراسة الموضوع من خلال الرجوع إلى عدد من المصادر والمراجع تأتي في مقدمتها وثائق البلاط الملكي المحفوظة في دار الكتب والوثائق بالمكتبة الوطنية ببغداد المتمثلة بتقارير السفارة العراقية في طهران فضلا عن العديد من المصادر والمراجع العربية والإنكليزية التي كشفت جوانب كثيرة من تفاصيل موضوع البحث. ومن الله التوفيق

* * *

حظيت إيران باهتمام واسع من جارتها روسيا بحكم مجموعة من العوامل المتشابكة يأتي في مقدمتها وصول روسيا إلى مصاف الدول المتقدمة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر بسبب ما قطعته من أشواط كبيرة في المجال الصناعي، وما ترتب عليه من حاجتها الملحة إلى المواد الخام لإدامة عجلة صناعتها، والحصول على أسواق جديدة لتصريف منتجاتها.[١] الأمر الذي جعل إيران محط أنظار الروس لموقعها المهم، ولما تمتلكه من سواحل طويلة على كل من الخليج العربي والمحيط الهندي، وارتباطها مع روسيا بحدود مشتركة طويلة تبلغ ٢٥٤٣ كم، ووجود بحر قزوين الذي يتوسط هذه الحدود ويمتد إلى مسافات طويلة داخل الأراضي الروسية، [٢] يتمكن الروس من خلالها تحقيق أهداف سياستهم بالوصول إلى المياه الدافئة المفتوحة أمام تجارتهم الخارجية طيلة أيام السنة.

لذلك سعت روسيا، وبشكل حثيث، إلى تعزيز وجودها في إيران من خلال الحصول على العديد من الامتيازات الاقتصادية فيه، الأمر الذي أدخلها في تنافس مع بريطانيا التي كانت ترى في إيران البوابة الرئيسة للوصول إلى درة تاجها الهند، وان تواجد أية قوة دولية فيها يعد تهديداً خطيراً لخطوط تجارتها، لذا كانت من أوليات سياستها منع ظهور أية قوة يمكنها تهديد مصالحها التجارية في هذه المنطقة، الأمر الذي جعل من إيران محوراً للتنافس البريطاني الروسي بهدف تعزيز نفوذهما فيه من خلال الحصول على امتيازات اقتصادية وسياسية حتى أصبحتا صاحبتا النفوذ الأكبر في إيران خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.[٣]

شكل النفط أحد أوجه التنافس بين روسيا وبريطانيا وذلك عندما منح شاه إيران ناصر الدين (١٨٤٨–١٨٩٦) احد الرعايا البريطانيين البارون جوليوس دي رويتر Julius de Reuter في ٢٥ تموز ١٨٧٢ امتيازاً تضمن منحه حق البحث عن جميع المناجم، يضمنها النفط، عدا مناجم الذهب والفضة والأحجار الكريمة.[٤] مما أثار معارضة روسيا الشديدة وأدت، إلى جانب عوامل أخرى، إلى إلغائه في ١١ تشرين الثاني ١٨٧٣، لكن الشاه عاد ومنح نجله جورج دي رويتر، G. de Reuter تعويضا له، امتيازاً جديداً في٣٠ كانون الثاني ١٨٨٩ بخصوص إنشاء البنك الشاهنشاهي الفارسي تم

بموجبه منحه حق إصدار العملة وحق استخراج الثروات الطبيعية، بما في ذلك النفط في جميع أنحاء البلاد. الأمر الذي فتح الطريق أمام الروس للضغط على الحكومة الإيرانية للحصول على عدد من الامتيازات الاقتصادية في مواجهة الامتيازات التي حصلت عليها بريطانيا، ولعل من أهمها الامتياز الذي حصل عليه الروس عام ١٨٩٣ والذي تم بموجبه منحهم حق الكشف عن المعادن والنفط في مقاطعات إيران الشمالية.(٥)

لكن البنك الشاهنشاهي فشل في اكتشاف النفط من خلال النقيبات التي قام بها حتى عام ١٨٩٣ مما دعاه إلى التنازل عن حقه في التنقيب عن النفط إلى احد الرعايا البريطانيين وهو وليم نوكس دارسي William N. Darcy بموجب امتياز خاص منحته له الحكومة الإيرانية في ٢٨ أيار ١٩٠١ لمدة ستون سنة، مقابل أن يدفع لها ما قيمته ١٦% من الأرباح سنويا،(٦) وبموجب ذلك بدأت في سنة ١٩٠٢ عمليات التنقيب عن النفط في إيران، وفي سنه ١٩٠٨ تم اكتشاف النفط بكميات تجارية فتأسست على أثره في نيسان ١٩٠٩ شركة النفط الإنكليزية – الفارسية Anglo – Persian Oil Co. (٧) برأسمال قدره مليوني جنيه إسترليني. ووقع الاختيار على مدينة عبادان لتكون مركزا لتكرير النفط. وفي سنة ١٩١٤ عمدت الحكومة البريطانية إلى شراء ٥١ % من أسهم الشركة بهدف تأمين حاجة البحرية البريطانية من النفط بعد القرار الذي اتخذته وزارة البحرية البريطانية عام ١٩١٣ باستخدام سفنها وقود النفط بدلا من الفحم.(٨)

أثار ذلك الحكومة الروسية وطالب وزير خارجيتها سيرغي سازانوف (١٩٠٩ – ١٩١٧) الحكومة البريطانية تقديم تعهد قاطع بعدم امتداد عمليات الاستثمارات النفطية لشركة النفط الأنكلو – فارسية إلى المنطقة المحايدة أو منطقة النفوذ الروسي، وذلك استنادا إلى معاهدة ٣١ آب ١٩٠٧ الموقعة بين الطرفين التي تم بموجبها تسوية خلافاتهما بخصوص إيران وأفغانستان والتبت، وقضت بتقسيم إيران إلى منطقتي نفوذ روسية في الشمال وبريطانية في الجنوب ومنطقة محايدة بينهما، وبتعهد الطرفان بعدم السعي للحصول على امتيازات اقتصادية أو سياسية لنفسيهما أو لرعاياهما أو لرعايا قوة ثالثة في منطقة نفوذ كل منهما أو في المنطقة المحايدة.(٩) واقترح القيام بمشروع روسي – بريطاني مشترك لاستثمار النفط في المنطقة المحايدة التي تشمل الصحراء الإيرانية

والمناطق المطلة على الخليج العربي، مما دفع وزير الخارجية البريطاني ادوارد غراي E. Gray إلى الإعلان إن الاستثمارات النفطية سوف لن تتجاوز المناطق الواقعة ضمن منطقة النفوذ البريطاني القريبة من سواحل الخليج العربي.(١٠)

إزدادت أهمية النفط الإيراني بشكل كبير بعد نشوب الحرب العالمية الأولى في آب ١٩١٤ بين الحلفاء " بريطانيا وفرنسا وروسيا ودول أخرى " وبين دول الوسط " ألمانيا والإمبراطورية العثمانية والنمسا والمجر ودول أخرى " لذلك عمدت الحكومة الروسية إلى ممارسة مزيداً من الضغط على حكومة طهران من أجل الحصول على إمتياز نفطي على غرار الامتياز البريطاني، ونجحت في إجبارها على منح المواطن الروسي الجورجي الأصل أكاكي ميفوديفج خوستريا Akuky Mefodievich Khostaria في ٩ آذار ١٩١٦ امتيازاً لاستثمار النفط في مقاطعات إيران الشمالية كيلان، ومازندران، وإستراباد، لمدة سبعين عاماً، على أن يدفع إلى الحكومة الإيرانية ١٦% من دخله، كما تم على أثر ذلك تأسيس شركة النفط الروسية – الفارسية Russo – Persian Naphtha Co. لكن هذا الامتياز لم يكتب له الاستمرار طويلاً بسبب قيام ثورة أكتوبر ١٩١٧ في روسيا وتخلي قادتها الجدد عن جميع المعاهدات والامتيازات التي فرضتها الحكومة القيصرية السابقة على إيران تعبيراً عن رغبة النظام السوفيتي الجديد لإقامة علاقات طبيعية مع جارتها، الأمر الذي يعني إلغاء امتياز خوستريا.(١١)

جاء الانسحاب السوفيتي من الساحة الإيرانية ليعطى بريطانيا الفرصة لتقوية نفوذها في إيران، ومما له دلالته على ذلك قيام شركة النفط الأنكلو – فارسية بشراء امتياز خورستيا بـ١٠٠ ألف باون في ٨ مايس ١٩٢٠، وإنشاء شركة تابعة لها، في ١٤ آب من السنة نفسها، باسم شركة نفط شمالي فارس. The North Persian Oil Company(١٢) لكن الحكومة السوفيتية عارضت ذلك بشدة، ومارست ضغوطا كبيرة على الحكومة الإيرانية لعدم السماح بنقل ملكية الامتياز إلى الشركة الجديدة لأنها رأت فيه وسيلة لتسرب النفوذ البريطاني إلى أقاليم إيران الشمالية، منطقة نفوذها التقليدية، فكان لهذه المعارضة أثرها في رفض المجلس الإيراني المصادقة على الامتياز، كما جاءت

خشية الحكومة الإيرانية من وقوع معظم موارد البلاد الطبيعية بأيدي البريطانيين، ورغبتها في إعطاء الامتيازات النفطية في الأقاليم الشمالية إلى الشركات الأمريكية التي بدأت آنذاك تحاول الحصول على امتيازات نفطية في إيران ليضيف عاملا جديدا لأقدام حكومة طهران في أيلول ١٩٢٠ على إلغاء امتياز خوستريا.(١٣)

دخلت العلاقات الإيرانية – السوفيتية مرحلة جديدة بعد الانقلاب العسكري الذي قاده رضا خان في ٢١ شباط ١٩٢١.(١٤) وقد عد السوفيت هذا الانقلاب خطوة إلى الأمام واتخذوا تجاهه موقفا ودياً وعمدوا إلى تطبيع العلاقات بين البلدين من خلال التوقيع في ٢٦ شباط من السنة نفسها على المعاهدة الإيرانية – السوفيتية التي عدت مكسبا مهماً لطرفيها باعتبارها أول معاهدة متكافئة عقدتها إيران مع دولة كبرى، فقد أكدت المعاهدة على تخلي الحكومة السوفيتية عن جميع المعاهدات والاتفاقيات والامتيازات المختلفة التي فرضتها الحكومة القيصرية على إيران، وعدم تدخل أي من الدولتين المتعاقدتين في الشؤون الداخلية للدولة الأخرى، وأعطت المعاهدة السوفيت حق التدخل عسكرياً في المنطقة الشمالية من إيران إذا ما نشأ تهديد لأمن وسلامة الأراضي السوفيتية من قبل طرف ثالث في حالة عدم تمكن الحكومة الإيرانية من إبعاد خطر هذا التهديد على إن يتم سحب القوات السوفيتية حال زوال الخطر، كما تعهدت الحكومة الإيرانية في هذه المعاهدة عدم منح أي من والامتيازات التي تنازلت عنها الحكومة السوفيتية لأي دولة ثالثة والاحتفاظ بها لصالح الشعب الإيراني.(١٥)

لم تلتزم الحكومة الإيرانية بتعهداتها إذ لم تكد تمضي بضعة أشهر حتى وافق مجلس النواب الإيراني في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢١ على قرار منح شركة النفط الأمريكية ستاندرد أويل نيوجرسيStandard Oil Company Of New Jersey امتياز التنقيب عن النفط في مقاطعات إيران الشمالية لمدة خمسين عاماً على أن تحصل الحكومة الإيرانية على ١٠% من صافي الأرباح التي تحصل عليها الشركة، وعلى ٥٠% من النفط المنتج بموجب هذا الامتياز، وأن تتعهد الشركة بعدم التنازل عن الامتياز لأي طرف ثالث، وعدم إشراك رأس مال أية دولة أخرى إلا بموافقة المجلس الإيراني.(١٦)

أثار ذلك معارضة واحتجاج كل من بريطانيا والاتحاد السوفيتي، فقد عدته الحكومة السوفيتية خرقاً لمعاهدة ٢٦ شباط الإيرانية – السوفيتية، أما الحكومة البريطانية فقد بينت إن شركة النفط الأنكلو – إيرانية سبق وان اشترت امتياز خوستريا لذا لا يمكن للحكومة الإيرانية أن تتجاوز ذلك وتمنح الامتياز للشركات الأمريكية، مما دفع الطرفان السوفيتي والبريطاني إلى وضع العراقيل أمام الشركة في نقل النفط عن طريق الخليج العربي أو عبر الأراضي السوفيتية، الأمر الذي أدى في النهاية إلى إيقاف تنفيذ المشروع في ٢٨ أيلول ١٩٢٢ إي بعد اقل من عام على بدايته.(١٧)

مع ذلك لم يمض وقت طويل حتى عاد الجانبان الإيراني والأمريكي إلى مواصلة الموضوع من جديد فقد عمدت الحكومة الإيرانية في العام التالي إلى منح شركة سنكلير الأمريكية Sinclair Consolidated Oil Company امتياز البحث عن النفط في مقاطعات إيران الشمالية نفسها مقابل تقديمها قرضا ماليا مستعجلاً لإيران، وفي حزيران ١٩٢٣ صادق المجلس الإيراني على الامتياز، ولكن الشركة سرعان ما أعلنت فشلها وتخليها عن الامتياز عام ١٩٢٥ بسبب معارضة الاتحاد السوفيتي وبريطانيا الشديدة للامتياز، وتعرض الشركة إلى صعوبات مالية جعلتها تفشل في الإيفاء بالتزامها ودفع القرض الذي وعدت به الحكومة الإيرانية. كما فشلت أيضا المحاولات الجديدة التي قامت بها شركة ستاندر نيوجرسي الأمريكية بهدف التوصل إلى اتفاق مع الحكومة الإيرانية بشان استغلال النفط في المقاطعات الشمالية لإيران.(١٨)

يبدو مما تقدم إن حرص الحكومة السوفيتية على عدم السماح لأي قوة دولية أخرى في استثمار نفط الأقاليم الشمالية من إيران المتاخمة لحدودها الجنوبية وجعلها منطقة مفتوحة أمام نفوذها فقط كان أحد الأسباب الرئيسية وراء فشل شركات النفط في استثمار نفط هذه الأقاليم، ومما له دلالته على ذلك هي الجهود التي كانت تبذلها من أجل الحصول على امتياز لاستثمار النفط في هذه الأقاليم وقطع الطريق أمام الشركات الأمريكية والبريطانية، وبعد جهود كبيرة تمكنت من الحصول على امتياز نفطي عام ١٩٢٥ لاستثمار نفط صحراء خوريا في منطقة سمنان شرقي طهران لمدة خمسين سنة، لصالح مواطنها خوستريا، المار الذكر، الذي عمد إلى تأسيس شركة نفطية لهذا الغرض

باسم شركة نفط صحراء خوريا Kavir Khurian برأسمال قدره ٠٠٠و٢٥٠و١ مليون ومائتان وخمسون ألف جنيه كان للحكومة السوفيتية ٦٥% من مجموع أسهمها، إلا إن هذه الشركة لم تحقق أي نجاح في الحصول على النفط رغم إنها استمرت في أعمال التنقيب حتى عام ١٩٥١فكان ذلك سببا كافيا لدفع الحكومة السوفيتية إلى التخلي عن هذا الامتياز نهائيا عام ١٩٥٦.(١٩)

أدى سقوط النظام القاجاري عام ١٩٢٥ في إيران واعتلاء رضا خان العرش إلى انتهاج إيران سياسة جديدة على كافة الأصعدة تهدف إلى تأكيد استقلالها وسيادتها في مواجهة ضغوط وتدخلات الدول الأجنبية ولاسيما كل من بريطانيا والاتحاد السوفيتي صاحبتا النفوذ الأكبر في إيران، لذلك اتسمت العلاقات السوفيتية – الإيرانية خلال تلك الفترة بالبرود بشكل عام، ومما زاد من هذا البرود كره الشاه الجديد للشيوعيين، واعتقاده بأن السوفيت يعدونه عائقا كبيرا أمام انتشار الشيوعية في إيران.(٢٠)

ولكن الأهم من كل ذلك كله هو استغلال الاتحاد السوفيتي كونه سوقا رئيسيا لمنتجات المقاطعات الشمالية لإيران واستخدام ذلك ورقة للضغط على الحكومة الإيرانية عند الحاجة، لان الحكومة السوفيتية كانت تعتقد بأنها إذا ما قامت بمنع وصول محاصيل مقاطعات إيران الشمالية إلى أراضيها فسوف يحل بإيران الإفلاس بغضون شهر واحد، ومما له دلالته في ذلك إن الحكومة السوفيتية لم تتردد في استخدام هذه الورقة عندما نشب النزاع بين الدولتين سنه ١٩٢٦ حول حقوق صيد الأسماك في بحر قزوين ومنعت دخول البضائع الإيرانية إلى أراضيها مما أدى إلى تعرض مقاطعات إيران الشمالية إلى أزمة اقتصادية.(٢١)

كما استخدم السوفيت ورقة الضغط الاقتصادية مرة أخرى ضد إيران في مطلع الثلاثينات الأمر الذي أثر بشكل سلبي على تطور العلاقات بين البلدين، وجعل رضا شاه يحاول معالجة اعتماد المقاطعات الشمالية الإيرانية على السوق السوفيتية ومنها اللجوء إلى تنمية علاقات بلاده التجارية مع دول كبرى أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا مما أسهم في زيادة التبادل التجاري مع هاتين الدولتين حتى احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثالثة في تجارة إيران الخارجية سنه ١٩٣٨ واحتلت ألمانيا

ألمرتبه الأولى خلال الفترة نفسها، في جين لم تعد تجارة إيران مع الاتحاد السوفيتي ذات قيمة تذكر، وهكذا نجح رضا شاه في معالجة هذه المشكلة.(٢٢)

كان من نتائج هذا التطور في العلاقات التجارية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية إن تمكنت شركة أميرانيان الأمريكية Amiranian Oil Company من الحصول في آذار ١٩٣٧ على امتياز التنقيب على النفط في مقاطعات إيران الشمالية لمدة ستين عاما، (٢٣) كما حصلت شركة أمريكية أخرى متصلة بشركة أميرينيان وهي شركة الأنابيب الإيرانية Iranian Pipe Line Company على امتياز إنشاء الأنابيب في إيران ومدها إلى أفغانستان أملا في معالجة مشكلة نقل النفط الذي تعترض المشروع.(٢٤)

لم يكتب لهذين الامتيازين النجاح بسبب ما لقياه من معارضة شديدة من الحكومتين البريطانية والسوفيتية اللتين تمكنتا من وضع العراقيل أمام الشركة في نقل النفط عبر موانئ الخليج العربي أو عبر الأراضي السوفيتية،(٢٥) ولم تنجح مساعي الشركة من إقناع الاتحاد السوفيتي بالموافقة على نقل النفط عبر أراضيه إلى الأسواق العالمية عبر منافذ باكو – باطوم وذلك بسبب شكوك الحكومة السوفيتية بوجود علاقة بين شركة إيرانيان وشركة النفط الأنكلو – إيرانية التي يعدها السوفيت وسيله للتغلغل البريطاني في الأراضي السوفيتية، هذا من ناحية واعتقاد السوفيت بأن الحكومة الإيرانية منحت هذين الامتيازين للشركات الأمريكية رغبة منها في قطع الطريق أمام السوفيت للحصول على امتيازات نفطية لهم في مقاطعات إيران الشمالية، الأمر الذي دفع الشركة إلى إيقاف العمل والتنازل عن حقولها في حزيران ١٩٣٨.(٢٦)

وإزاء هذا الفشل عمدت الحكومة الإيرانية إلى سحب الامتيازين من شركة أميرينيان ومنحه لأحدى الشركات الفرعية لشركة رويال دوتش – شيل Royal – dutch and shell com. الأمريكية في آذار ١٩٣٩ لاستخراج النفط في المنطقة الشمالية من إيران ولمدة خمسين عاما، (٢٧) الأمر الذي أثار معارضة واحتجاج الحكومة السوفيتية وعدته خرقا لبنود المعاهدة الإيرانية – السوفيتية لعام ١٩٢١ وأعربت عن استيائها الشديد لمنح مثل هذا الامتياز الذي يتضمن إعطاء الشركة حق استثمار النفط في منطقة قريبة

من الحدود السوفيتية، وإقامة المطارات ومد خطوط الهاتف والتليغراف وتشييد السكك والطرق، وتأسيس إذاعة خاصة بها، فكانت هذه المعارضة سبباً كافيا لإلغاء الامتياز عام ١٩٤٤[٢٨].

ازدادت أهمية النفط الإيراني بشكل كبير بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية في أيلول ١٩٣٩ بين دول المحور (ألمانيا وايطاليا واليابان) ودول الحلفاء (بريطانيا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية) نظراً لأهميته البالغة في مجريات الحرب، ثم ازدادت أهميته بشكل أكبر بعد الهجوم الألماني على أراضي الاتحاد السوفيتي في ٢٢ حزيران ١٩٤١ بسبب ما أثاره من قلق لدى الحلفاء ولاسيما بريطانيا والاتحاد السوفيتي من أن يقوم العملاء الألمان المنتشرين في إيران بإعمال تخريبية ضد منشآتهما النفطية في كل من جنوب إيران حيث منشآت شركة النفط الأنكلو – إيرانية، وفي باكو حيث المنشآت النفطية السوفيتية.[٢٩] الأمر الذي يفسر قيام القوات البريطانية والسوفيتية بغزو الأراضي الإيرانية في ٢٥ آب ١٩٤١، واحتلال القوات البريطانية المناطق الجنوبية من إيران في حين احتلت القوات السوفيتية المناطق الشمالية منها بهدف حماية مصالحهما النفطية من التهديدات الألمانية المحتملة.[٣٠]

وبهدف تطمين الجانب الإيراني أرسلت الحكومتان البريطانية والسوفيتية مذكرتين منفصلتين إلى الحكومة الإيرانية بتاريخ ٣٠ آب ١٩٤١ تعهد فيها الطرفان احترام سيادة واستقلال إيران، وتقديم المساعدات الاقتصادية اللازمة، وانسحاب قواتهما من الأراضي الإيرانية بعد زوال الخطر وانتهاء الحرب الدائرة، مطالبين الحكومة الإيرانية أن تقوم بتسليم الحلفاء جميع الرعايا الألمان المتواجدين على الأراضي الإيرانية في غضون أسبوع واحد، وان تتعهد بعدم القيام بأي عمل قد يعرض مصالح الحلفاء إلى الخطر وان تلتزم بالبقاء على الحياد.[٣١] وفضلا عن ذلك تضمنت مذكرة الحكومة السوفيتية مطالبتها بتسهيل توسيع العمليات النفطية في منطقة كوير خوريان Kavir Khorian استناداً إلى إتفاقية ٢٦ شباط ١٩٢١ لكن الحكومة الإيرانية ردت في أيلول ١٩٤١ بان الاتفاقية المذكورة لم تتضمن أية إشارة إلى هذا الامتياز وأبدت استعدادها للدخول في مفاوضات مع الحكومة السوفيتية للتوصل إلى إتفاقية حول الموضوع.[٣٢]

كان من أهم ما ترتب على إحتلال إيران هو تقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق هي منطقة الاحتلال البريطاني في الجنوب، ومنطقة الاحتلال السوفيتي في المقاطعات الشمالية الخمسة أذربيجان وكيلان ومازندران وإستراباد وخراسان، أما المنطقة الثالثة فهي غير المحتلة وتضم طهران وأصفهان ومشهد. ثم دخلت القوات الأمريكية الأراضي الإيرانية في ٢٠ تشرين الأول ١٩٤٢ بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية دخولها الحرب إلى جانب الحلفاء في ٧ كانون الأول ١٩٤١ للمساهمة في مهمة إيصال الإمدادات العسكرية إلى الاتحاد السوفيتي ليتمكن من الوقوف بوجه الألمان ومنعهم من التقدم الى الأراضي الإيرانية.[٣٣] كما أدى الاحتلال أيضا إلى تنازل رضا شاه عن العرش لولده محمد في ١٦ أيلول ١٩٤١،[٣٤] وتوقيع إيران في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٢ على معاهدة تحالف مع كل من بريطانيا والاتحاد السوفيتي اللتان تعهدتا بموجبها إحترام وحدة الأراضي الإيرانية وسيادتها واستقلالها والدفاع عنها ضد أي عدوان خارجي، وبسحب قواتهما من إيران خلال مدة لا تتجاوز الستة أشهر من تاريخ وقف العمليات العسكرية في الحرب الدائرة. وفي مقابل ذلك تعهدت الحكومة الإيرانية بالتعاون الكامل مع قوات الحلفاء.[٣٥]

ساهم تطور الوضع العسكري في الحرب الدائرة لصالح دول المحور في ربيع ١٩٤٢ في زيادة أهمية النفط الإيراني بالنسبة لقوات الحلفاء نتيجة لما حققه اليابانيون من انتصارات في الشرق الأقصى ونجاح أسطولهم في فرض سيطرته على بحر الشمال، الأمر الذي نتج عنه انقطاع وصول إمدادات النفط من الولايات المتحدة الأمريكية، كما أدى دخول إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا إلى عدم قدرة بريطانيا على تلبية حاجة قوات الحلفاء من النفط عن طريق البحر المتوسط.[٣٦]

دفع ذلك دول الحلفاء إلى بذل المزيد من الجهود للحصول على الامتيازات النفطية في إيران والى ممارسة ضغوط أكبر على الحكومة الإيرانية، والى مساندة نشاطات وسعي شركاتها في الحصول على النفط الإيراني مما خلق تنافسا حاداً فيما بين هذه الدول، الأمر الذي يفسر وصول ممثلين عن شركتي النفط ستاندرد فاكوم Standard Vacum Oil Company وسنكلير Sinclair Oil Company الأمريكيتين،[٣٧]

وشركة شل Shell Company البريطانية إلى طهران بهدف إجراء المفاوضات مع الحكومة الإيرانية للحصول على امتياز التنقيب عن النفط وإنتاجه في إيران.[٣٨]

إلا إن ذلك أثار استياء السوفيت الشديد، فقد صرح السفير السوفيتي في طهران إلى الصحف الإيرانية بأن لبلاده حق الأولوية لاستغلال النفط في أقاليم إيران الشمالية.[٣٩] كما قامت الحكومة السوفيتية في أيلول ١٩٤٤ بإرسال نائب مفوض الشؤون الخارجية سيرجى كافتارادزه Sergi Kavtaradze إلى العاصمة الإيرانية على رأس وفد يضم مجموعة من الخبراء والفنيين لإجراء مفاوضات مع الحكومة الإيرانية بشأن الحصول على امتياز نفطي في شمال إيران.[٤٠] وفي الأول من تشرين الأول ١٩٤٤ التقى الوفد السوفيتي الشاه الإيراني وطلب كافتارادزه خلال اللقاء منح بلاده حق التنقيب عن النفط في الأقاليم الشمالية من إيران في المنطقة الممتدة من أذربيجان إلى خراسان لمدة خمس سنوات،[٤١] لكن الشاه وعد بدراسة الطلب السوفيتي ضمن طلبات الشركات الامريكية والبريطانية المقدمة إلى الحكومة الإيرانية.[٤٢]

يبدو إن الحكومة الإيرانية لم تكن ترغب في منح السوفيت لأية امتيازات نفطية في أقاليمها الشمالية لأنها كانت تجد بذلك زيادة في النفوذ السوفيتي هناك، وهذا ما عبر عنه الشاه في لقائه مع السفير البريطاني في طهران بقوله " إن منح أية امتيازات نفطية للحكومة السوفيتية يعني نهاية السلطة الإيرانية على شمال إيران ".[٤٣] كما لم تكن حكومة طهران تحبذ منح الشركات البريطانية امتيازات نفطية جديدة لأنها لم تكن ترغب في منح بريطانيا المزيد من الامتيازات،[٤٤] وكانت تفضل منح الأمتيازات النفطية إلى شركات النفط الأمريكية رغبة منها في جعل الحكومة الأمريكية تؤدي دوراً بارزاً في إيران بهدف الحصول على دعمها في مواجهة النفوذ البريطاني والسوفيتي، ويمكن تلمس ذلك من خلال قيام رئيس الوزراء الإيراني علي سهيل شخصياً بإبلاغ الوزير المفوض الأمريكي في طهران برغبة بلاده تلك والضغوط التي تتعرض لها حكومته من بريطانيا والاتحاد السوفيتي مقترحا في الوقت نفسه حث الشركات الأمريكية المتقدمة للحصول على الامتيازات النفطية الإسراع بإرسال ممثلين عنها إلى إيران لمناقشة الموضوع.[٤٥] وحينما لم تستطيع حكومة طهران منح الامتيازات النفطية للشركات الأمريكية كما كانت ترغب

بسبب الضغوط السوفيتية عمدت في ١٦ تشرين الأول ١٩٤٤ إلى اتخاذ قرار يقضي بتأجيل مناقشة طلبات الحصول على الأمتيازات النفطية في إيران إلى ما بعد انتهاء الحرب الدائرة.(٤٦)

أثار القرار الإيراني معارضة الحكومة السوفيتية الشديدة التي عدته عملاً عدائياً خال من حسن النية موجها ضد الاتحاد السوفيتي، جاء ذلك على لسان كافتارادزه خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده في السفارة السوفيتية في طهران بتاريخ ٢٤ تشرين الأول ١٩٤٤،(٤٧) وشنت صحيفة برافدا لسان حال الحزب الشيوعي السوفيتي حملة على حكومة طهران ووصفتهم بالعناصر الرجعية التي تجر إيران الى الدمار الاقتصادي، في حين أبدى حزب تودة في إيران مساندته وتأييده للطلب السوفيتي ففي مقال له نشرته جريدة رهبر " القائد " لسان حال الحزب بتاريخ ٢١ تشرين الأول ١٩٤٤ وجه انتقاداً شديداً لحكومة محمد سعيد لرفضها حتى التفاوض مع السوفيت في الوقت الذي كانت تتفاوض فيه ولمدة ستة أشهر مع الشركات النفطية الأمريكية والبريطانية، واتهمت رئيس الوزراء بمعارضة المصالح السوفيتية موضحة إن الطلب السوفيتي بالحصول على الامتيازات النفطية كان بدافع مساعدة الإيرانيين في تنمية مواردهم وتوفير العمالة ؛لشعبهم، وفي نهاية المقال وصفت رئيس الوزراء محمد سعيد ومؤيديه بالفاشستيين.(٤٨) كما قام حزب تودة في ٢٧ تشرين الأول بالتظاهر أمام المجلس الإيراني طالب فيها بإقالة وزارة محمد سعيد التي عدها المسؤولة عن تخريب العلاقات السوفيتية الإيرانية.(٤٩)

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقد عمدت الحكومة السوفيتية أيضا الى منع مرور أي قطار يحمل الحبوب إلى طهران عن طريق سكك الحديد الشمالية، وقامت بقطع الاتصال التلغرافي مع تبريز لعدة أيام، وفي أذربيجان دفعت السلطات السوفيتية السكان الى التوقيع على التماسات وبرقيات تطالب الحكومة الايرانية بمنح إمتياز النفط الى السوفيت والمطالبة باستقالة رئيس الوزراء محمد سعيد،كما قام الجيش السوفيتي بأعاقه تحركات قطعات الجيش الايراني، وتقديم الاسناد للتظاهرات التي قادها حزب تودة في عدد من المقاطعات الإيرانية.(٥٠)

ولمعالجة هذه الازمة قدم رئيس الوزراء محمد سعيد استقالته في ٩ تشرين الثاني ١٩٤٤ وتشكلت الوزارة الجديدة برئاسة مرتضى قلي بيات في ٢٠ من الشهر نفسه الذي أعلن التزامه بقرار الحكومة السابقة الخاص بتأجيل النظر في منح الامتيازات النفطية الى مابعد انتهاء الحرب الدائرة.(٥١) ولكن رغم ذلك ظلت هذه القضية محط إهتمام المجلس الأيراني الذي رأى من الضروري أن يبادر الى إتخاذ قرار يمنع بموجبه الحكومة من الدخول في مفاوضات حول النفط مع أي طرف أجنبي بهدف انهاء ضغوط الحكومة السوفيتيه المتوقعه على حكومة بيات،(٥٢) لاسيما بعد قيام حكومة طهران، إرضاءً السوفيت، بدراسة فكرة تكوين إتحاد شركات إيرانية لاستثمار النفط في الاقاليم الشمالية من البلاد والاستعانة برؤوس الأموال والخبرة الفنية السوفيتية، وقد أعرب الوفد السوفيتي برئاسة كافترزاده الذي كان لا يزال موجوداً في طهران عن استعداد بلاده لتقديم جميع إشكال المساعدة وتزويد إيران بالخبراء والمكائن ورؤوس الأموال المطلوبة.(٥٣)

وبناءً على ذلك ناقش المجلس الإيراني في ٢ كانون الأول ١٩٤٤ قضية الامتيازات النفطية وقدم خلالها الدكتور محمد مصدق، عضو المجلس، اقتراحا يقضي بإصدار قانون يمنع رئيس الوزراء أو أي وزير من الدخول في مفاوضات بشأن امتيازات النفط مع ممثلي الحكومات أو الشركات الأجنبية، وفرض عقوبة السجن من ثلاث إلى ثماني سنوات، والطرد من الخدمة الحكومية طرداً نهائياً لكل من يخالف نص القانون.(٥٤) وبعد مناقشات قصيرة وافق المجلس على اقتراح الدكتور مصدق دون تعديل، ولم يعترض عليه سوى أعضاء حزب توده.(٥٥)

أثار صدور هذا القانون ردود أفعال مختلفة داخليا وخارجيا، ففي الوقت الذي أيدته معظم القوى السياسية الإيرانية وقابلته بارتياح كبير عارضه حزب توده ونظم مظاهرات واسعة في طهران والمدن الإيرانية الأخرى طالب فيها المتظاهرون منح الاتحاد السوفيتي الأمتيازات النفطية في الأقاليم الشمالية، وهاجمت صحيفة الحزب " رهبر " الحكومة الإيرانية وقانون مصدق. كما عبرت الحكومة السوفيتية عن إستيائها لصدور القانون وعدته عملا من شأنه أن يؤثر في العلاقات بين البلدين.(٥٦)

دخل القانون الجديد حيز التنفيذ اعتباراً من ٢٤ كانون الأول ١٩٤٤ وأدى الى حرمان جميع الإطراف المؤثرة على الساحة الإيرانية، بريطانيا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، من الحصول على الامتيازات النفطية في الأقاليم الشمالية من إيران وهو بتقديرنا يعد نصراً للاتحاد السوفيتي الذي تمكن من منع الحكومة الإيرانية من تحقيق ما كانت ترغب به في إعطاء الشركات الأمريكية امتيازات نفطية بهدف الحصول على الدعم الأمريكي في خضم مرحلة كان التنافس أهم ما يميزها، فقد نجح الاتحاد السوفيتي في إبقاء مقاطعات إيران الشمالية القريبة من حدودها الجنوبية خالية من أي إمتياز نفطي لأي طرف قد يشكل في فترة ما خطراً يهدد منشآته النفطية في باكو.

شهد العالم في الثاني من أيلول ١٩٤٥ نهاية الحرب العالمية الثانية بعد مرور ست سنوات على اندلاعها، وكان من أبرز نتائجها ظهور كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية قوتين مؤثرتين على مسرح السياسة الدولية من ناحية، وخروج كل من بريطانيا وفرنسا ضعيفتين اقتصاديا وعسكريا من ناحية أخرى، الأمر الذي أدى إلى تزايد الأهمية الإستراتيجية لإيران بموقعها الجغرافي على الحدود السوفيتية الجنوبية الغربية في خضم الحرب الباردة التي اندلعت بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في أعقاب الحرب العالمية الثانية[٥٣]. لذلك أصبحت إيران في خضم المرحلة الجديدة مسرحا لتنافس أمريكي سوفيتي ألقى بضلاله على مجمل التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها الساحة الإيرانية، وقد شكل النفط الإيراني أهم صفحات هذا التنافس.

الخاتمة

من خلال ما تقدم يمكن القول إن النفط الإيراني شكل خلال النصف الأول من القرن العشرين أحد أوجه التنافس بين بريطانيا وروسيا، صاحبتا النفوذ الأكبر في إيران، وبين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية خلال نصفه الثاني بسبب تنامي النفوذ الأمريكي ورغبة الحكومة الإيرانية منح الشركات الأمريكية امتيازات نفطية في أراضيها بهدف الحصول على دعم الحكومة الأمريكية في مواجهة النفوذ البريطاني والسوفيتي.

حرص الاتحاد السوفيتي بحكم حدوده الطويلة المشتركة مع إيران على عدم فسح المجال أمام أية قوة أخرى من أن يكون لها موطىء قدم أو نفوذ في مقاطعات إيران الشمالية من خلال الحصول على امتيازات نفطية هناك لأن ذلك من شأنه أن يشكل مصدر تهديد مباشر لمناطق إنتاج النفط السوفيتي في القوقاز وباكو والمناطق الصناعية في آسيا الوسطى السوفيتية القريبة من الحدود، الأمر الذي يفسر إصرار الاتحاد السوفيتي وممارسته الضغوط على الحكومة الإيرانية من أجل منحه امتيازات نفطية في المقاطعات الشمالية بهدف قطع الطريق أمام الشركات البريطانية والأمريكية من الحصول على إمتيازات نفطية هناك. ويمكن القول إن الاتحاد السوفيتي نجح في ذلك خلال تلك الفترة حينما تمكن من إحراج الحكومة الإيرانية ودفعها إلى إصدار قرارها القاضي بتأجيل النظر بمنح الأمتيازات النفطية للحكومات أو الشركات الأجنبية إلى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

هوامش البحث

(١) د. كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، بغداد ١٩٨٥، ص ١١.

(٢) د. احمد باسل البياتي، أهمية موقع إيران الجغرافي لأمن الاتحاد السوفيتي، وأثر ذلك في العلاقات بين البلدين ١٩١٨ – ١٩٤٦، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٣٩، السنة العاشرة، الكويت ١٩٨٤، ص ١٥٤، ١٥٨ – ١٥٩.

(٣) للتفاصيل عن الامتيازات الاقتصادية التي حصلت عليها بريطانيا وروسيا في إيران خلال هذه الفترة ينظر: إبراهيم خليل احمد وخليل علي مراد، إيران وتركيا دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، الموصل ١٩٩٢، ص ٨٨ – ٩٢.

(٤) للمزيد من التفاصيل عن إمتياز رويتر ينظر :

Charles Issawi, Economic History of Iran 1800 - 1914, Chicago 1971, 178; R.W. Cottam, Nationalism in Iran, USA. 1963, p. 158 – 159.

(5) George Lenczowski , Russia and The West in Iran 1918 –1948 , A study in Big – Power Rivalry , New York 1968 , P.76;

R.K. Ramazani, The Foreign Policy of Iran 1500-1941, Developing Nation in World Affairs, Virginia1966, P. 58.

(6) J. C. Hurewitz ,Diplomacy in the Near and Middle East, Documentary Record 1535 – 1914,Vol.1,Princeton1956,P.249-251.

(7) J. C. Hurewitz , Middle East Dilemmas, The Background of United States Policy , New York 1953 , P.10.

(8) S. H. Longrigg , Oil in the Middle East, Its Discovery and Development , 2cond Edition , Oxford 1961, P,16-21;

جو ستورك، أزمة الطاقة في الولايات المتحدة ونفط الشرق الأوسط، بيروت ١٩٧٤، ص ١٢ – ١٣.

(٩) للتفاصيل عن ظروف عقد هذه المعاهدة وبنودها ينظر: نوري عبد البخيت، معاهدة سنة ١٩٠٧ بين روسيا وإنكلترا حول إيران وأفغانستان والتبت، مجلة كلية الآداب – جامعة البصرة، العدد ١٤، البصرة ١٩٧٩، ص٢٤٨–٢٦٠.

(١٠) نوري عبد البخيت السامرائي، الصراع الروسي – البريطاني في إيران عشية الحرب العالمية الأولى، مجلة الخليج العربي، العدد ٣ – ٤، السنة ١٤، البصرة ١٩٨٦، ص٥٦.

(١١) طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب منه ١٩٢٨ – ١٩٣٩، بغداد ١٩٨٢، ص ٤٣ – ٤٤.

(12) Longrigg, Op. Cit. P. 38.

(13) Ramazani, Op. Cit. , P.203-204.

راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، ط ٣، القاهرة ١٩٥٠، ص٦١.

(١٤) سمي هذا الانقلاب بانقلاب حوت لأنه وقع في اليوم الثالث من شهر حوت حسب التقويم الفارسي الذي يقابل ٢١ شباط. وللمزيد من المعلومات عن رضا خان وتفاصيل انقلابه ينظر: كمال مظهر أحمد، المصدر السابق، ص ١٠٢–١٧٩

(١٥) للمزيد من التفاصيل عن هذه المعاهدة ينظر:

Linczowski, Op. Cit.,p. 317-318 ; N.S. Fatemi, Diplomatic History of Persia 1917- 1923, New York 1962, P.317-324.

(16) B. Shwadran, The Middle East Oil and the Great Powers, New York 1955, P.71- 75; Donovo,American Interest and Politics in the Middle East 1900-1939, U.S.A. 1963, p.284-285.
(17) Fatemi, Op. Cit., P. 303-304.
(18) Longrigg ,Op. Cit. P. 39;

محمد كامل محمد عبد الرحمن، سياسة إيران الخارجية في عهد رضا شاه ١٩٢١ – ١٩٤١ البصرة ١٩٨٨، ص ٨٧.

(١٩) ناظم يونس الزاوي، التاريخ السياسي لإمتيازات النفط في ايران١٩٠١ – ١٩٥١، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية التربية، الجامعة المستنصرية عام ١٩٩٩، غير منشورة، ص ٦٨.

(٢٠) Ramazani, Op. Cit., P. 245 ; محمد كامل محمد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ٦٧.

(٢١) عبد ألمناف شكر جاسم النداوي، العلاقات الإيرانية – السوفيتية ١٩١٧ – ١٩٤١، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى معهد الدراسات القومية والاشتراكية في الجامعة المستنصرية عام ١٩٩٠، غير منشورة، ص ٢٧٧.

(22) Ramazani, Op. Cit., P 238 - 284.
(23) Charles W. Hamilton, Americans and Oil in the Middle East, Texas 1962, P. 35 – 39.

(٢٤) راشد البراوي، المصدر السابق، ص ١٦٢ – ١٦٣.

(25) Shwadran, Op.Cit., P. 71- 75.

(٢٦) د. ك. و. ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ٣١١/٧٤٤، تقرير القنصلية الملكية العراقية في تبريز بتأريخ ٢٢ آذار ١٩٣٨، وثيقة رقم ١٤٢، ص ١٢.

(٢٧) عبد ألمناف شكر جاسم النداوي، المصدر السابق، ص ٣٠٧.

(٢٨) ناظم يونس الزاوي، المصدر السابق، ص ١٠٠.

(٢٩) روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية ١٩٤١ – ١٩٧٣، ترجمة علي حسين فياض وعبد المجيد حميد جودي، البصرة ١٩٨٤، ص ٤٢ ؛ د.خليل علي مراد، تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي ١٩٤١ – ١٩٤٧، البصرة ١٩٨٠، ص ٦٢.

(٣٠) للتفاصيل ينظر، د.ك.و. ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ٣١١/٧٤٦، تقرير القنصلية الملكية العراقية في كرمنشاه بتأريخ ٦ أيلول ١٩٤١، وثيقة رقم ٣، ص ٤ – ٧.

(٣١) د.ك.و. ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ٣١١/٧٤٦، تقرير القنصلية الملكية العراقية في كرمنشاه بتأريخ ٩ أيلول ١٩٤١، وثيقة رقم ٣، ص ١٧.

(٣٢) د.ك.و. ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ٣١١/٧٤٦، تقرير القنصلية الملكية العراقية في كرمنشاه بتأريخ ٦ أيلول ١٩٤١، وثيقة رقم ٣، ص ٩.

(٣٣) د. خليل علي مراد، المصدر السابق، ص ١٠٦ – ١١٤.

(34) The Memories of Cordell Hull, Vol. 11, New York 1948, P. 1952; Hurewitz, Middle East Dilemmas, P. 18.

(٣٥) للمزيد من التفاصيل عن المعاهدة و بنودها ينظر: د.ك.و. ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ٣١١/٧٤٥، كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى رئاسة الديوان الملكي بتأريخ ٢٢ شباط ١٩٤٢، وثيقة رقم ٤، ص ٤ – ٩.

Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, p. 232– 234.

(36) The Memories of Cordell Hull, Op. Cit. p. 1502; N. Bahman, Iran, the New Imperialism in Action, Translated by, Leonard Mins, New York 1969, p.35.

(37) Foreign Relations of the United State Diplomatic Papers, Vol. IV 1943, The Near East and Africa, Washington 1964. The Secretary of State to the Minister in Iran (Dreyfus) Washington, Nov.23,1943, p. 625-627. ؛

د.ك.و. ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ٣١١/٤٩٩١، كتاب المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتأريخ ٢٣ تشرين الأول ١٩٤٤، وثيقة رقم ١٨، ص ٢٤.

(٣٨) د. ك. و. ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ٣١١/٤٩٩١، التقرير العام للمفوضية الملكية العراقية في طهران المنتهي في ٣٠ نيسان ١٩٤٤، وثيقة رقم ٨٩، ص ١٣٢.

(39) The Memories of Cordell Hull, Op. Cit., p. 1509.

(٤٠) د.ك.و. ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ٣١١/٤٩٩١،، كتاب المفوضية العراقية في طهران إلى وزارة الخارجية بتأريخ ١٥ تشرين الأول ١٩٤٤، وثيقة رقم ٢١، ص ٢٩ – ٣٠

(41) Foreign Relations of the United State, Diplomatic Papers, Vol. V 1944, The Near East, South Asia and Africa, The Far East, Washington 1965,The Ambassador in Iran (Morris) to the Secretary of State , Tehran, Oct.2, 1944, p. 453.

(٤٢) مقتبس في ناظم يونس الزاوي، المصدر السابق، ص ١٣٢.

(٤٣) روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص ١١٦.

(44) Foreign Relations of the United State, Diplomatic Papers, The Minister in Iran (Dreyfus) to the Secretary of State, Tehran, Nov. 15, Dec. 11, 1943, p. 625, 626.

(٤٥) د.ك.و. ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ٣١١/٤٩٩١،، كتاب المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتأريخ ٢٣ تشرين الأول ١٩٤٤، وثيقة رقم ١٨، ص ٢٤.

(٤٦) Linczowski, Op. Cit., p. 218.

(٤٧) د.ك.و. ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ٣١١/٤٩٩١،، كتاب المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتأريخ ٢٥ تشرين الأول ١٩٤٤، وثيقة رقم ٤٨، ص ٥٨ ؛ روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص ١٣١.

(٤٨) ناظم يونس الزاوي، المصدر السابق، ص ١٣٩ – ١٤٠.

(49) Foreign Relations of the United State, Diplomatic Papers, The Ambassador in Iran (Morris) to the Secretary of State Tehran, Dec.8, 1944, p. 483.

وللتفاصيل ينظر : د.ك.و. ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ٣١١/٤٩٩١،، كتاب المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتأريخ ١٠ أيلول ١٩٤٤، وثيقة رقم ٤٠، ص ٥٥ ؛ ووثيقة رقم ٢٣ بتأريخ ٢٤ أيلول ١٩٤٤.

(٥٠) ناظم يونس الزاوي، المصدر السابق، ص ١٤٤.

(٥١) د. ك. و. ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ٣١١/٤٩٩١،، كتاب المفوضية العراقية في طهران إلى وزارة الخارجية بتأريخ ٥ كانون الأول ١٩٤٤، وثيقة رقم ٢، ص ٢.

(٥٢) روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص ١١٩ – ١٢٥.

(٥٣) للتفاصيل يراجع د. كمال مظهر أحمد، المصدر السابق، ص ٢٦٩–٢٧٠. ود. خليل علي مراد، المصدر السابق، ص٢٧٦–٢٧٧.

مصادر البحث

- **ملفات البلاط الملكي**

١- ملفة رقم ٣١١/٧٤٤، تقرير القنصلية الملكية العراقية في تبريز، وثيقة رقم ١٤٢.

٢- ملفة رقم ٣١١/٧٤٥، كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى رئاسة الديوان الملكي بتأريخ ٢٢ شباط ١٩٤٢، وثيقة رقم ٤.

٣- ملفة رقم ٣١١/٧٤٦، تقرير القنصلية الملكية العراقية في كرمنشاه، وثيقة رقم ٣.

٤- ملفة رقم ٣١١/٤٩٩١، التقرير العام للمفوضية الملكية العراقية في طهران المنتهي في ٣٠ نيسان ١٩٤٤، وثيقة رقم ٨٩.

٥- ملفة رقم ٣١١/٤٩٩١،، كتاب المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتأريخ ١٠ أيلول ١٩٤٤، وثيقة رقم ٤٠.

٦- ملفة رقم ٣١١/٤٩٩١،، كتاب المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية وثيقة رقم ٢٣ بتأريخ ٢٤ أيلول ١٩٤٤.

٧- ملفة رقم ٣١١/٤٩٩١،، كتاب المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتأريخ ١٥ تشرين الأول ١٩٤٤، وثيقة رقم ٢١.

٨- ملفة رقم ٣١١/٤٩٩١،، كتاب المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتأريخ ٢٣ تشرين الأول ١٩٤٤، وثيقة رقم ١٨.

٩- ملفة رقم ٣١١/٤٩٩١،، كتاب المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتأريخ ٢٥ تشرين الأول ١٩٤٤، وثيقة رقم ٤٨.

١٠- ملفة رقم ٣١١/٤٩٩١، كتاب المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتأريخ ٥ كانون الأول ١٩٤٤، وثيقة رقم ٢.

- **وثائق وزارة الخارجية الأمريكية**

1- Foreign Relations of the United State, Diplomatic Papers, Vol. IV 1943, The Near East and Africa, Washington 1964.
2- Foreign Relations of the United State, Diplomatic Papers,Vol. V 1944, The Near East, South Asia and Africa, The Far East, Washington 1965.

مراجع باللغة العربية

١- إبراهيم خليل احمد وخليل علي مراد، إيران وتركيا دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، الموصل ١٩٩٢.
٢- جو ستورك، أزمة الطاقة في الولايات المتحدة ونفط الشرق الأوسط، بيروت ١٩٧٤.
٣- د.خليل علي مراد، تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي ١٩٤١ – ١٩٤٧، البصرة ١٩٨٠.
٤- راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، ط ٣، القاهرة ١٩٥٠.
٥- روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية ١٩٤١ – ١٩٧٣، ترجمة علي حسين فياض وعبد المجيد حميد جودي، البصرة ١٩٨٤.
٦- طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب منه ١٩٢٨ – ١٩٣٩، بغداد ١٩٨٢.
٧- عبد ألمناف شكر جاسم النداوي، العلاقات الإيرانية – السوفيتية ١٩١٧ – ١٩٤١، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى معهد الدراسات القومية والاشتراكية في الجامعة المستنصرية عام ١٩٩٠، غير منشورة.
٨- د. كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، بغداد ١٩٨٥.
٩- محمد كامل محمد عبد الرحمن،سياسة إيران الخارجية في عهد رضا شاه ١٩٢١ – ١٩٤١، البصرة ١٩٨٨ .

١٠- ناظم يونس الزاوي، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في إيران ١٩٠١ – ١٩٥١، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية التربية، الجامعة المستنصرية عام ١٩٩٩، غير منشورة.

- **مراجع باللغة الأنكليزية**

1- Bahman N., Iran, the New Imperialism in Action, Translated by, Leonard Mines, New York 1969.
2- Donovo, American Interest and Politics in the Middle East 1900-1939, U.S.A. 1963.
3- Fatemi N.S., Diplomatic History of Persia 1917- 1923, New York 1962.
4- Hamilton Charles W., Americans and Oil in the Middle East, Texas 1962.
5- Hull Cordell, The Memories of Cordell Hull, Vol. 11, New York 1948.
6- Hurewitz J.C., Diplomacy in the Near and Middle East, Documentary Record 1535 – 1914 , Vol.1, Princeton 1956
7- Hurewitz J.C., Middle East Dilemmas, The Background of United States Policy, NewYork 1953.
8- Issawi Charles, Economic History of Iran 1800 - 1914, Chicago 1971, 178; R.W. Cottam, Nationalism in Iran, USA. 1963.
9- Lenczowski George , Russia and The West in Iran 1918 –1948 , A study in Big – Power Rivalry , New York 1968.
10- Longrigg S.H., Oil in the Middle East, Its Discovery and Development, 2cond Edition , Oxford 1961.
11- Ramazani R.K., The Foreign Policy of Iran 1500-1941, Developing Nation in World Affairs, Virginia1966.
12-Shwadran B., The Middle East Oil and the Great Powers, New York 1955.

البحوث والدراسات

١- د. احمد باسل البياتي، أهمية موقع إيران الجغرافي لأمن الاتحاد السوفيتي، وأثر ذلك في العلاقات بين البلدين ١٩١٨ – ١٩٤٦، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٣٩، السنة العاشرة، الكويت ١٩٨٤.

٢- نوري عبد البخيت، معاهدة سنة ١٩٠٧ بين روسيا وإنكلترا حول إيران وأفغانستان والتبت، مجلة كلية الآداب – جامعة البصرة، العدد ١٤، البصرة ١٩٧٩.

٣- نوري عبد البخيت السامرائي، الصراع الروسي – البريطاني في إيران عشية الحرب العالمية الأولى، مجلة الخليج العربي، العدد ٣ – ٤، السنة ١٤، البصرة ١٩٨٦.